

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	١٠٩٢
بتاريخ:	٢٠٢٠/٦/٨
ملف رقم:	٥٢٧/١/٥٨

مجلس الدولة  
مركز الدراسات والبحوث  
القانونية والتشريحية



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة  
رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

السيدة الدكتورة /وزير الثقافة.

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٢٨٧) للمؤرخ ٢٠١٩/٢/٣م، بشأن طلب ايداء الرأي القانوني فى جواز تفويض السلطة المختصة - بكافة أنواعها - في اختصاصاتها الممنوحة لها للتعاقد بأى من طرق التعاقد المنصوص عليها في القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨م في شأن التعاقدات التي تيرمها الجهات العامة، وما حدود هذا التفويض.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٣ من مايو عام ٢٠٢٠م، الموافق ٢٠ من رمضان عام ١٤٤١هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أنه إذا عدلت الجهة الإدارية عن طلبها مبدية رغبتها في عدم الاستمرار في عرضه، أضحي طلب الرأي

غير ذي موضوع، ويتعين حفظه.

وعلى هدى ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أنكم طلبتم بكتابكم رقم (٧٧٩) المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٠م، العدول عن طلب الرأي، فمن ثم لا يكون هناك وجه - والحالة هذه - للاستمرار في نظر الموضوع، ويغدو متعيناً حفظه.

**لذلك**

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠٢٠ / ١ /

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

يسرى هاشم سليمان الشيخ  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

